سلسلة الثقافة الإسلامية

(٣٦)

الاتجاهات والمعالم العامة للنظام الإسلامي

الاصدار الثاني

محمّد مهدي الآصفي

تــدوين وتفصــيل لمحاضــرة عــن النظام الإســلامي، ملامحــه العامــة وخصائصه، وميزاته ألقاها المؤلف فــي ديــوان جــامع النقــي بدولــة الكويت.

اسم الكتاب: ....الاتجاهات والمعالم العامة للنظام الإسلامي

المؤلف: .... محمّد مهدي الآصفي

الطبعة الثانية: .... ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١١م

الكمية .... ٥٠٠٠ نسخة

المطبعة:..................... مطبعة مجمع أهل البيت عليهم السلام النجف الأشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾

النساء: ١٠٥

تمهيد

فترة المخاض:

تعيش الأمة الإسلامية فترة مخاض من حياتها، وهي فترة دقيقة من حياة الأمة، ولها تأثيرها البالغ في مستقبل الأمة، إذا أرادت أن تكون بمستوى مسؤولياتها المصيرية، ومدركة لوجودها، لا تلين للإغراءات، ولا تخضع للضغوط التي تأتيها من (يمين) أو (يسار).

فقد عاشت هذه الأمة فترة سبات طويلة إستغرقت مرحلة طويلة من تاريخها، ثم أخذت تستيقظ على شكل جماعات وأقطار، واحدة بعد الأخرى، وبدأت تفكّر في وجودها ومستقبلها، والاتجاه الذي عليها أن تسلكه فيما تستقبل من حياتها.

ولا تزال الأمة تعاني من تبعات هذه المرحلة في وعيها وذهنيتها وتركيبها العقلي والعاطفي والإنساني.

إلا انه رغم ذلك أخذ الوعي يدبّ في حياتها، وبـدأت تنطلق وتنتفض عن نفسها غبار الماضي، الذي تراكم على وعيها قروناً طويلة.

وفتحت عينها لتختار الإتجاه، والفلسفة والنظام والخـط الأصلح.

فكانـت فتـرة شـاقة طويلـة، ومسـؤولة، تُحَمّـل الأمـة مسؤوليات المستقبل والأجيال، ومسؤولية البنـاء والقواعـد التي يقوم عليها البناء، وفي هذه الفترة بالذات، حيث يقف المجتمـع الإسـلامي، علـى أعتـاب مرحلـة جديـدة مـن تاريخه... إنهالت عليه عروض كثيرة مـن اليمـين واليسـار، تصحب بعضها إغراءات ووعود عريضة، وتصحب بعضها الآخر ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية.

ولا تحتاج الأمـة فـي فتـرة مـن فتـرات حياتهـا إلـى أن تستجمع إرادتها وتصميمها ووعيها وشـعورها بالمسـؤولية،

كما تحتاجه في هذه المرحلة، فهي مقدمة على مرحلة مصيرية من حياتها، وأي زلل أو إنحراف يحدث لها في هذه المرحلة من حياتها ينعكس مباشرة على مستقبلها، وعلى القواعد التحتية من بنائها الاجتماعي والفكري.

ولهذا السبب بالذات، قلنا أنها في هذه المرحلة تحتاج إلى كل وعيها وإحساسها بالمسؤولية وعزمها وتصميمها حتى تستطيع أن تجتاز هذه المرحلة المصيرية من تاريخها بسلام، ولا تلين لأغراء، ولا تخضع لضغط، ولا تنتابها العاطفة ولا تستسلم لقرار عجول.



ومن المؤسف حقا أن قطاعات من هذه الأمة، وأقطاراً منها قد إستسلمت لمثل هذا الاختيار المستعجل لنشوة الحرية، وغيبوبة من الوعي، فذهبوا مذاهب شتى في التفكير والنظام.

فـذهب بعـض إلـى اليمـين الرأسـمالي، تغـريهم نحـوه الحرية الغربية والديمقراطية والتحلل من القيود، وتـدفعهم إلى ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومـال آخـرون نحـو اليسـار الاشـتراكي تغـريهم نحـوه الشعارات الاشـتراكية، والوعـود العريضـة، وتـدفعهم إليـه الضغوط السياسية والاقتصادية.

وتجـاوز الآخـرون هـذا الحـد، وانضـموا إلـى التيـار الماركسي، وقبلوا بالماركسية أُسلوباً فـي التفكيـر، ونظامـاً للحياة، ونهجاً للاقتصاد.

واتجه بعضهم اتجاهاً قومياً في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، وآخرون اتجاهاً وطنيـاً... وكـذلك تقاسـمت هذه الاتجاهـات السياسـية، والحزبيـة قطاعـات كبيـرة مـن المجتمع الإسلامي، وذهـب المسـلمون مـذاهب شـتى فـي النظام الذي يصلح لحياتهم والأسلوب الـذي يصـيغون بـه

فلسفتهم وتفكيرهم في والكون والحياة.

ولم يكن يحدث شيء من ذلك في تاريخنا وفي هذه المرحلة بالذات من حياتنا، ولم يكن يقع شيء مما وقع من اختلاف وانشقاق، وتضارب في الآراء و المواقف الاجتماعية والسياسية لو أن المسلمين كانوا أكثر تقديراً لظروف المرحلة الدقيقة التي يمرون بها، وللمسؤولية الثقيلة التي يحملونها في حياتهم وحياة الأجيال المقبلة، ولرسالتهم ودينهم وشريعتهم التي أرادها الله تعالى لهم.

ولم يكن يحدث بالتأكيد ما حدث من اختلاف وانشقاق وانحراف لو أن المسلمين كانوا على مستوى المسؤولية، وعلى قدر كافٍ من الوعي والفهم الدقيق لهذا الدين وفلسفته ونظامه للحياة، وأسلوبه لمعالجة القضايا الإنسانية.



ومهما يكن من أمر، فلا بد أن نضع حداً لهذه المحنـة، ولا بد من موقف فكري محدد وموقف عملي قوي للحـد من هذه الفتنة.

وانطلاقـاً مـن متطلبـات المرحلـة الحاضـرة وظروفهـا الصـعبة الدقيقـة سـوف نحـاول فـي هـذه المحاضـرة أن نتحدث عن نقطتين اثنتين:

عن مسالة الاختيار، أو لا، وهو أهم مـا يواجـه المسـلم المعاصر من مسائل في حياته الفكرية والعملية.

وعـن مسـالة النظـام، ثانيـاً، وقيمـة النظـام الإسـلامي، وخصائصه، وميزاته التي يجهلها كثير من المسلمين.

ومن الطبيعي أن يكون لهـذا الجهـل نصـيب وافـر مـن أسباب وعوامل الانحراف والانشقاق في جسم الأمة.

والله المستعان على ما نريد.

أصل الاختيار

لا شك أن مسالة النظام والاتجاه الفكري والسلوكي في الحياة، تنطلق من منطلقات عقائدية وفلسفية لدى الأمة، ولا يمكن أن تُملى العقيدة على الأمة أو الفرد إملاءً، وإنما هي مسالة قناعة واختيار.

مبدأ الاختيار والمسؤولية:

والأمر كذلك أيضاً من وجهة نظر الإسلام، والقران الكريم يصرح بذلك تصريحاً لا يقبل أي تشكيك أو تأويل:

﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[1] فلا يجوز، ولا يمكن أن يتم قبول الدين أو الاستسلام له عن إكراه وإرغام، وإنما ينبغي أن يكون دائماً عن قناعة

(١) البقرة: ٢٥٦.

واختيار.

وذلك قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الـدِّينِ﴾ إلا أن هـذه الجملة من الآية الكريمة ليست هي كل شـيء فـي الأمـر، ليكون الحبل على الغـارب، فثمـة حقيقـة أخـرى تـذكرها الآية الكريمة أيضاً:

وذلـك أن مبـدأ الاختيـار والقناعـة لا يسـلب الإنسـان مسؤولية الأختيار، ولا يسمح للإنسان بالتردد في الاختيـار، أو الانحراف عـن الطريـق عنـد وضـوح الطريـق ووضـوح الرؤية.

فإذا كان الطريق واضحاً، لا لبس فيه، وإذا تبين الرشـد من الغي، فمما لا يجوز للإنسان أن يختار غير طريق الرشد مذهباً في الحياة.

وليس معنى مبدأ الاختيار، ونفي الكراهية والإجبار، أن يترك الحبل على الغارب،ويختار الإنسان ما يصنع بمحض

رغبته وهواه، وإنما هو اختيار ومسؤولية معاً، أو اختيار مسؤول.

وذلك معنى قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ فالآية الكريمة إذن تتناول هذين المبدئين معاً: مبدأ الاختيار ومبدأ المسؤولية، في الشطر الأول منها تقرر مبدأ الاختيار، وفي الشطر الثاني تقرر مبدأ المسؤولية الذي لا يمكن عزله عن الاختيار.

إذن، لا بد لنا، عندما نضع أمامنا مبدأ الاختيار أن نفتح أيضاً حساباً للمسؤولية.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول أن ندرس مسالة الاختيار في ضوء القرآن الكريم.

مبدأ العبودية والاستخلاف:

ينطلق القران الكريم في معالجة هذه القضية من قاعدة العبودية والاستخلاف للإنسان.

فان هذا الإنسان عبد الله، استخلفه على وجه الأرض، وما فيها وما عليها.

وطبيعة العبودية والاستخلاف تتطلب من الإنسان أن يحدد سلوكه وتصرفاته، فيما اُستخلف عليه من الأرض، بموجب النظام الذي يضعه له الله تعالى، الذي خلقه من لا شيء، ومنحه الحياة والعقل والإرادة، وأكرمه، وفضله على كثير من خلقه، ثم استخلفه على وجه الأرض، فهو لا يملك من أمر نفسه شيئاً، ولا من أمر هذه الأرض التي استخلفه الله عليها، وإنما هو عبد، أودع الله لديه هذه الأرض واخلفه عليها، وهو المهيمن على كل شيء، ورسم له المنهج والطريق، ووضع له الدين الذي يحدد سلوكه وتصرفاته، والحدود التي تضبط حركاته وأعماله.

فليس له، انطلاقاً من هذه القاعدة، أن يعدل عن منهج الله تعالى ودينه إلى منهج أخر وطريقة أخرى في الحياة،

ولا يملك إلا الرضوخ والاستسلام الكامل لدين الله إجمالاً وتفصيلاً، دون أن يحقّ له أن يضيف إلى هذا الدين شيئاً من عنده، أو ينقص عنه، ودون أن يحقّ له أن يحيد أو أن ينحرف عن شريعة الله ودينه في قليل أو كثير.

وما ذكرناه واضح في القران لا لبس فيه. يقول تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[1].

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾[2].

فالإنسان، إذن، خليفة الله على وجه الأرض، أودع لديه

---

(١) سورة البقرة: ٣٠.

(٢) الأنعام: ١٦٥.

ما على الأرض، وديعـة، ليتصـرف فيـه، بمـا حـدّد لـه مـن الطريق، ووَضَع له من منهج.

وكنتيجة طبيعية لموقع الإنسان من الله تعالى على وجـه الأرض يقول القران الكريم:

﴿يقولون هل لنا من الأمر من شيء قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّـهُ لِلَّهِ﴾[1] فليس للإنسان، على وجـه الأرض، مـن شـيء فـي أمر النظام والمـنهج، وإنمـا الأمـر كلـه، لله، يختـار لهـم مـا يصلح لهم من نظام وشريعة في الحياة.

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّـاهُ ذَلِـكَ الـدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[2].

فلا حكم ولا أمر لغيره تعالى، ولا يصلح غيره للعبـادة، ولا قيمومة لغيره تعالى على حيـاة الإنسـان، وكـلّ قيمومـة

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) يوسف: ٤٠.

وولاية وحاكمية يدعيها الإنسان على الإنسان فهي من القيمومة الكاذبة التي يدعيها الإنسان جزافاً، ويمارسها على وجه الأرض ظلماً وطغياناً.

﴿وَهُوَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَى وَالآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1].

له الحمد بما انعم على عباده في الأولى والآخرة، واليه يرجع الناس أخيراً، وله الحاكمية المطلقة في حياتهم.

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّه﴾[2]. ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً إذا حكم بين الناس، فلا يحكم إلا بما انزل الله إليه من حكم وبما أراه من طريق.

ثم بعد ذلك حقيقة الأيمان، التسليم المطلق لأمر الله

---

(١) القصص: ٧٠.

(٢) النساء: ١٠٥.

ونهيه وحكمه، من دون اعتراض، ولا مناقشة، ولا حرج.

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[1].

وعندما يعدل الإنسان عن حكم الله وأمره، في شيء مما يتصل بالحياة، ولا يحكم بما انزل الله، ويختار لنفسه حكماً أخر غير حكم الله، ونظاماً غير منهج الله فأن حكم القران فيه واضح، وصريح:

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[2].

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[3].

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[4].

---

(١) النساء: ٦٥.

(٢) المائدة: ٤٤.

(٣) المائدة:٤٥.

(٤) المائدة: ٤٧.

الحاكمية المطلقة لله تعالى:

فالحاكمية المطلقة في حياة الإنسان المسلم لله، سبحانه وتعالى، وحده، له الحكم، وله الأمر في كل شيء من حياته، وليس لإحد غيره سبحانه حق الحكم في حياة الإنسان بغير ما يحكم الله.

وكل حكم من دون حكم الله تمرّد وضلال وانحراف، وكل حاكم يحكم بغير ما انزل الله طاغوت جبار، وعلى الإنسان المسلم أن يستسلم في رضوخ وطواعية، وعن قناعة واختيار لمنهج الله ورسالته، لا يحيد عنها، ولا ينحرف عنها في شيء.

وأمر النظام والتشريع خاص بالله سبحانه وتعالى، قد استأثر به لنفسه، ليس لإحد أن يتدخّل في شان من شؤونه، أو يضيف إليه أو ينقص عنه في شيء.

وذلك هو المعنى الصحيح والدقيق للعبودية

والاستخلاف، والمنطلق الإسلامي الصحيح لفهم موقف الإنسان المسلم من إختيار النظام الذي ينظم حياته، والاتجاه الفكري الذي يرتبط به.

وبعض التأمل في معنى العبودية والاستخلاف يكفي للجزم بهذه الحقيقة.

والذين يشكّون في هذه الحقيقة، ويترددون في قبولها، لا يخلو حالهم عن احد أمرين:

فهم أما أن لا يعترفوا لله بالعبودية، وإما أنهم لم يفهموا بعمق معنى العبودية الشامل، وما يستتبعه من رضوخ واستسلام له تعالى، في كل شيء وكل شأن.

والأول كفر بالله تعالى...

والثاني جهل وضلال..

النظام الإسلامي ملامحه العامة وميزاته

بعد أن استعرضنا فـي النقطـة الأولـى مـن هـذا البحـث موقفنا من دين الله وشريعته ومركـز هـذا الـدين مـن حيـاة الإنسان... نود أن نستعرض في حدود ما يتسع له صدر هذا الحـديث بعـض الملامـح العامـة لهـذا النظـام الإلهـي وخصائصه وميزاته وإتجاهاته في معالجـة قضـايا الإنسـان، وذلك تحقيقاً لغرضين:

أولهمـا إعطـاء صـورة مصـغرة عـن النظـام والتشـريع الإسـلامي، وخصائصـه، ومرونته،وأصـالته فـي عـلاج المشاكل الإنسانية، ومقارنته إلـى القـوانين الوضـعية، وهـو أمـر بـالغ الأهميـة، فـي الظـروف الاجتماعيـة والفكريـة الحاضرة.

فـان مـن الضـروري أن يكـون الجيـل الصـاعد الـذي سوف يتسلم زمام هذا المجتمـع فـي الغـد أن يكـون علـى

بيّنة من أمر دينه، وأن يفهم قيمة هذا التراث الفقهي الخالد، الذي ارتبطت به أمتنا أمداً طويلاً من التاريخ، ولا يزال على أوثق إرتباط به وأعمقه، رغم الهزات الحضارية العنيفة التي إنتابت هذه الأمة في تاريخها المعاصر.

الاجتهاد بين النص الشرعي وروح الشريعة:

والفائدة الثانية التي نجنيها من مثل هذه الدراسات أنها توقفنا على الأصول والمقاييس والخصائص الكلية والعامة لهذا الدين، وهو بدوره يصحّح لنا كثيراً من الأخطاء والانحرافات التي يقع فيها الباحثون عن الفقه الإسلامي عن عمد أحياناً وعن غير عمد.

فان الاعتماد الكلي على (النص الشرعي) دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار روح هذه الشريعة وأصولها ومقاييسها العامة يفسح المجال للتأويل وللتلاعب بالنص الشرعي، لتحميل النص الشرعي فروضاً واحتمالات، قد تكون

مجافية أحياناً لروح هذا الدين وخصائصه الأصلية اللصيقة به.

وقد أُستغلت هذه الناحية في النص الشرعي أسوأ إستغلال في فترات من التاريخ الإسلامي على أيدي علماء كانوا يعملون في خدمة السلطات الحاكمة، فكانوا يُبررّون لهم تصرفاتهم وأعمالهم المنافية بالتصرف في الكلمة،والتلاعب بدلالتها مهملين روح النص والأساس الذي يقوم عليه، ولكن عندما تتحدد الاتجاهات والخصائص العامة لهذا الدين، وتتضح معالمه وأصوله بشكل قاطع... فان فرص التلاعب بالنص، الشرعي وتأويله وتحميله ما لا يتحمل من وجوه وافتراضات تقل أو تنعدم بشكل مطلق.

ولست اقصد إغفال الجانب اللفظي من النص الشرعي، فان الجانب اللفظي من النص ركن هام من أركان

الاجتهاد والاستنباط، ولكن الذي اعنيه ضرورة العناية إلى جانب ذلك بالخصائص والاتجاهات العامة لهذا الدين لتسليط الأضواء الكاشفة على النص الشرعي، ومحاولة فهم النص على ضوء من ذلك.



وفيما يلي نستعرض بعض الملامح والخصائص العامة للتشريع الإسلامي في حدود ما يتسع له صدر هذا الحديث.

١ـ تشريع واقعي

صلاحية التشريع تُقَدّر دائماً بقدر صلته بواقع الحياة والإنسان، وارتباطه بواقع العلاقات القائمة في الكون.

ومهما يكن النظام أكثر ارتباطاً واستيعاباً للكينونة الإنسانية والعلاقات التي تربطها بالأشياء والأفكار يكون النظام أوفى بحاجات الإنسان، وأقدر على وضع الحلول لمشاكل الإنسان وقضاياه.

والنظام الصالح هو الذي ينسجم مع واقع التركيب الإنساني، بكل مكوناته ومقوماته، ويتلائم معه، ويتفاعل مع متطلباته وحاجاته، بصورة كلية، فلا ينزع النظام إلى الاستجابة الكاملة لبعض جوانب شخصية الإنسان وإهمال الأطراف الأخرى منها.

وهذه النظرة الشمولية للإنسان تنبع دائماً عن فهم واقعي للإنسان، ونزعة واقعية في النظام.

أن النظام الـذي يعجـز عـن تـوفير مثـل هـذا الانسـجام والتطابق مع تكوين الإنسان لا يصلح نظاماً لحياة الإنسـان، ولا يكاد أن يفي بحاجاته ومتطلباته بصورة كاملة، ولا بـد أن ينتهي إلى الاصطدام بواقع التركيب الإنساني ومتطلباته الحقيقية.

انسجام النظام التكويني والتشريعي في رسالات الله:

وهـذا التطـابق (التشـريعي ـ التكـويني) بـين النظـام التشـريعي والنظـام التكـويني مـن أخـص خصـائص هـذا الدين، وأهم ميزاته التي لا يشاركه فيها أيُ نظام أخـر مـن صنع الإنسان.

فان النظامين جميعاً من صنع الله تعالى.

والله تعالى هو خالق هذا الكون وهذا الإنسـان، وخـالق العلاقة القائمة بين الإنسان والكون، كمـا أن الله تعـالى هـو واضع هـو النظـام التشـريعي الـذي يُحـدد علاقـة الإنسـان،

بالأشياء والأفكار.

ومـن الطبيعـي فـي هـذه الحالـة أن يتطـابق النظامـان التشريعي والتكويني في إنسجام وتماسك، ويكـون كـلُ منهما طبق الآخر.

وليس كذلك الأمر في القوانين الوضعية التي تتم علـى يدي الإنسان.

عجز الإنسان عن المعرفة الدقيقة عن الكون والإنسان:

فإنّ الإنسان لما كـان لا يستطيع أن يحيط علماً بكـل الخصـائص والنـوازع والعوامـل التـي تـدخل فـي تركيـب الإنسان، مهما أُوتي من علم وخبرة، فان النظام الذي يضعه الإنسان/ في هذا الحـال، سـوف يتخلـف كثيـراً عـن واقـع تركيب الإنسان ومكوناته الأساسية.

وذلك هو السبب في شقاء الإنسان وقلقه الدائم في ظل الأنظمة الوضعية.

وليس من سبب في حياة الإنسان للقلق الذي يعاني منه، والشقاء الذي يُحيطه في أكثر من جانب من حياته، غير الأعراض عن دين الله وشريعته، والانتماء إلى هذه المذاهب الوضعية في النظام.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾(1).

إن الدراسات العلمية في حقل الإنسان مهما اتسعت وأوغلت في أعماق هذا الكائن العجيب أدركت أكثر من ذي قبل عجزها عن فهم دقائق هذا التكوين المعقد بما تضم من عوامل ونوازع وغرائز عجيبة.

وبعكس ذلك لو تطابق النظامان، وانسجما مع بعض، وهو ما لا يكون في غير دين الله، فان النظام التشريعي في هذا الحال يؤدي إلى استقرار الإنسان وطمأنينته واستنزال رحمة الله من السماء.

---

(1) طه: ١٢٤.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ﴾[1].

والسبب في ذلك واضح، فان النظام عندما يكون منسجماً مع واقع تركيب الإنسان وتكوينه فان الإنسان يركن إلى هذا النظام ويطمئن إليه وتستقيم حياته به، بعكس ما كان النظام يختلف عن تكوين الإنسان، فانه ينشق ـ في هذا الحال، على نفسه ـ وهو سبب رئيس لشقاء الإنسان فان لشقاء الإنسان سببين رئيسيين: أن ينشق الإنسان على نفسه، وان ينشق على الله... وهذا الانشقاق من ذلك.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾.

وعن هذا الطابع التكويني في الشريعة الإسلامية يتحدث القران الكريم:

---

(١) الأعراف: ٩٦.

﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**﴾[1].

لقد صاغ الله تعالى هذا الدين مطابقاً للفطرة التي فطر الناس عليها، ولا غرو فان فاطر هذه الفطرة هو مشرّع هذا الدين،فلا محالة يتطابق هذا الدين وهذه الفطرة﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾ وعندما يتطابق الدين والفطرة، تستقيم حياة الإنسان وحركته على المنهج الصحيح الذي يلائم فطرته وتكوينه.

وعندئذ يكون الدين واحداً لا تبديل في أصوله وخطوطه العريضة أساسية، كما لا تبديل لخلق الله﴿**لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ**﴾.

وهذا الدين وحده، بما له من طابع تكويني ثابت، هو الذي يصلح ليقوم الإنسان في حياته، ويُسعده، ويُرضيه،

---

(١) الروم: ٣٠.

ويُريحه، ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾.

فلا يمكن أن يشذ هذا الدين عن الخط التكويني العام الذي رسمه الله تعالى للإنسان.

ولا يُمكن أن يفقد طابعه التكويني، مهما كانت ملابسات الظروف الاجتماعية، ولا يُمكن أن ينطلق في معالجة قضايا الإنسان ومشكلاته، ومسائل الحياة الاجتماعية، ومتطلباتها، عن غير هذه القاعدة التكوينية الكبرى، التي ينطلق منها دائما في التشريع(١).

الحالات الانفعالية عند الإنسان:

وهناك سبب أخر غير ما تقدم في انحراف القوانين الوضعية عن الواقع التكويني للإنسان والكون، وذلك أن الإنسان يقع كثيراً عرضة لتأثيرات عاطفية، وردود فعل قوية، تحرفه عن التماس الواقع ودرك متطلباته وضروراته.

---

(١) انظر العلاقة الزوجية في القران الكريم :١٤ ـ ١٥ لكاتب هذا المقال.

وفي مثل هذه الظروف التي تصادف كثيراً عمل التقنيين ووضع الأنظمة، يكون النظام مجافياً لواقع الكينونة الإنسانية ومتطلباتها ومتأثراً بالمؤثرات العاطفية و ردود الفعل التي تملي عليهم صوراً للنظام التشريعي يجافي واقع النظام التكويني، الذي خلق الله تعالى الإنسان والكون عليه.

الارتباك في واقع الجنسين من الحياة:

وكمثل على ذلك اذكر موقف القانون الوضعي الحديث من قضية المرأة لنعرف كيف ينحرف النظام التشريعي عن النظام التكويني حين يتناول الإنسان أمر التشريع، ويخضع نظام الحياة لميوله وتوجهاته التي تأتي كثيراً نتيجة لظروف وعوامل عاطفية وانفعالية ضاغطة، تنتاب الإنسان فرداً ومجتمعاً.

فليس من شك في أن تكوين المرأة يختلف عن

تكوين الرجل، فالمرأة كائنة تغلب عليها العاطفة والرجل كائن يغلب عليه عقل المعيشة والعمل والمواجهة.

وفي المرأة لين، وفي الرجل قوة وشدة، والمراة تفتن الرجل، والرجل يفتتن بها.

ولأمر ما، خلق الله الرجل والمرأة على شكل قطبين متقابلين في حياة الإنسان.

فقد خصص الله الرجل والمراة لحقلين مختلفين من الحياة، فخص الرجل بالحقل الكادح من الحياة الذي يتطلب صلابة، وقوة، وجداً، وإدارة وتدبيراً، وخصص المرأة لحقل البيت، والتربية، الذي يتطلب ليناً، وفتنةً، وصبراً وعاطفة، ولكن الإنسان حول المرأة إلى الميادين العاملة الكادحة في الحياة، فحرم البيت من ربته المدبرة، وحرم الأطفال من حنان الأُم وعاطفتها، وحرم الرجل من استقرار البيت وركونه، وحرم المرأة نفسها عن مؤهلاتها

وكفاءاتها، وأقحمها في ميدان لم تخلق له.

ولست أعني أن المرأة يجب أن تبقى عاطلة عن العلم والعمل، كما يفهم البعض، وإنما أعني أن تطور حياة المرأة المعاصرة كان ينبغي ألا يؤدي إلى إهمال الدور الذي خلقت المرأة من اجله، وتعطيل المرأة كأنثى، وزوجة، وأم، في حياة الإنسان.

ونظرة واحدة إلى الحضارة المادية المعاصرة تكفي ليلمس الإنسان بنفسه أبعاد الخطر الذي يهدد كيان الأسرة واستقرارها في الحضارات الجاهلية والحديثة.

وليس من شك أن الإنسان المعاصر عندما اندفع إلى إقحام المرأة، في ميادين، لم تخلق لها، لم يكن يجهل الدور الذي خلقت المرأة له، والذي يؤهلّها له تكوينها الأنثوي الخاص، إلا انه كان خاضعاً لتأثير الحالات الانفعالية، وردود الفعل التي تنتاب الإنسان فرداً وجماعة،

يصعب الانفلات منها.

وبعكس الاتجاه المادي المعاصر، الاتجاه الإسلامي في التشريع يضع المرأة في موضعها الخاص الذي تهيؤه له امكاناتها ومؤهلاتها وتكوينها الخاص.

ولا يعني ذلك إطلاقاً تعطيل المرأة عن العلم، وعن العمل، فليس في دين الله أن تحجب المرأة من أن ترتاد ساحات العلم والعمل والتخصصات والكفاءات العلمية والعقلية، وإنما الذي يدعوا إليه الإسلام هو التنسيق بين مواقع كل من الجنسين في ساحة الحياة والمنع عن حدوث أي ارتباك في مواقع كل منهما، والمحافظة على كيان الأسرة من التصدع والاختلال...ويبقى بعد ذلك للمرأة في أن تشارك في كل ساحات الحياة من الجامعة إلى البرلمان إلى الفن والأدب، والطب والصيدلة... وغير ذلك، ولكن بما لا يفقدها دورها الأساس الذي خصها الله

تعالى به، وهو أن تتولى شطر الإستقرار والركون والرحمة في حياة الإنسان.

٢ـ تشريع إنساني

تكريم الإنسان:

تكريم الإسلام للإنسان،بما هو إنسان، وبما خصّه الله به من إكرام، وأودع فيه من قيم أمر معروف.

والإنسان في نظر الإسلام من أكرم خلق الله وأعظمهم قدراً عند الله:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[1].

وقد سخّر الله لهذا الإنسان ما على وجه الأرض من برّ وبحر وسخّر له الشمس والقمر والليل والنهار.

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ

(١) الإسراء: ٧٠.

وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[2].

﴿اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ * وَسَخَّر لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[3].

فالإنسان قمة من قمم الوجود، أكرمه الله تعالى، وآتاه من القيم ما لم يؤت كثيراً من خلقه.

---

(١) النحل: ١٤.

(٢) الملك: ١٥.

(٣) إبراهيم: ٣٢ ـ ٣٤.

وحدة الأصل والمنبت:

ويعتبر الإسلام الناس من أصل واحد، من دون اختلاف بين كبير ووضيع، ورقّ وحرّ، فليس في خلق الإنسان من تفاوت بين الأفراد وبين السلالات البشرية، وإنّما خلقهم الله تعالى من أصل واحد، وخلق ذلك الأصل من تراب.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء﴾(١).

يقول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

«وأشعر قلبك الرحمة للرعيّة.. فإنّهم صنفان: إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق»(٢).

فليس هناك اختلاف في أصل الناس أفراداً وسلالات،

(١) النساء:١.

(٢) بحار الأنوار ٣٣: ٦٠٠.

وإنّما خلقوا جميعاً من أصل واحد، وقد أكرم الله هذا الأصل وجعله قمّة سامقة من قمم الوجود.

نظرة إنسانية شاملة:

وانطلاقاً من هذه القاعدة التشريعية فقد عمّم الإسلام التعاون في الخير والبر والقسط على الناس جميعاً، دون أن يخّص ذلك بالمسلمين فقط من بين الناس، وأجاز للمسلمين أن يبروّا غيرهم، وأن يقْسطوا إليهم من غير حرج.

﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ

الظَّالِمُونَ﴾[1].

فليس من بأس على المسلمين أن يُحسنوا إلى غيرهم، وأن يُقسطوا إليهم، ويَعدلوا معهم، والله يحب المقسطين.

والطائفة الوحيدة التي تستثنيها الآية الكريمة من هذا التعميم هم أولئك الذين يناوؤن المسلمين، ويُقاتلونهم، ويُخرجونهم من ديارهم، فيحرم على المسلمين برّهم والإحسان إليهم وتوليهم ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

فليس من حرج على المسلمين ـ إذن ـ في أن يتعاونوا مع المجتمع الإنساني الكبير، ويتبادلوا معهم البر والقسط، في كل مجالات الحياة، من الثقافة والصحة والتجارة والخبرات الإنسانية، وأن يمدّوهم بالإمدادات الضرورية حين يلّم بهم بعض كوارث الدهر.

---

(١) الممتحنة: ٨ ـ ٩.

وذلك يدل على نظرة إنسانية رحبة في التشريع الإسلامي تتسع للناس جميعاً، من دون تفريق بين دين وآخر، وأمة وأخرى، في مجال التعاون الإنساني.

السبيل الذي أوصده الله:

اللهم إلا أن يكون في هذا التعاون والتآزر سبيلاً للكافر للنفوذ إلى بلاد المسلمين، واحتلال بلادهم وفرض سلطانه ونفوذه على بلاد المسلمين، وثقافتهم، وأسواقهم، ومواقع القرار في بلادهم، فيجب الحذر منه، ويحرم التعاون معه، إذا كان يؤدي هذا التعاون والتواصل إلى فرض السبيل للكافرين على المسلمين.

﴿**وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً**﴾[1].

أو كان الكافر في حالة إستنفار وحرب على المسلمين، فيكون له حكم أخر غير هذا الحكم.

---

(١) النساء: ١٤١.

وبهـذه النظـرة الإنسـانية يـدفع النظـام الإسـلامي الأمـة المسـلمة علـى وجـه الأرض إلـى التعـاون مـع المجتمـع الإنسـاني الكبيـر، عسـى أن تـذوب فـي حـرارة التعـاون والتواصل الخلافات التي تعيـق إقامـة علاقـات حسـنة بـين المسلمين وأمـم الأرض، وتعرقـل مسيرة الـدعوة، ويحـلّ محلها التفاهم والتوادد والمحبة:

﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

على أن تكون الأمة المسـلمة فـي هـذه العلاقـات هـي الطرف المؤثر الفاعل، ويكون مركزهـا مركـز التـأثير، أمّـا حين ما ينقلب الموقف فتكون الأمة المسلمة هـي الطـرف المنفعل والمتأثر، ويكـون الانفتـاح والتعـاون سـبيلا لنفـوذ سـلطان الكفـر فـي بـلاد المسـلمين، فكريـاً واقتصـادياً،

---

(١) الممتحنة: ٧.

وعسكرياً وغيره، فقد سبق انه سبيل محرم، قد أوصده الله على الكافرين ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾[1].

الطابع الإنساني في الحرب:

وحتى في حالات الحرب التي يعترف بها النظام الإسلامي، ويستنفر المسلمين إليها، فان هذا الطابع الإنساني، يبقى ثابتا في النظام، ويطبع ضراوة الحرب وشراستها من حيث الغايات والوسائل جميعاً.

فمن حيث الغايات لا يعترف التشريع بالغايات التوسعية للحرب، ولا يسمح بإشعال الحرب بطراً، ورئاء، وسعياً إلى مزيد من مال وسلطان:

﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِم بَطَرًا وَرِئَاء النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَاللّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ

(1) النساء: ١٤١.

مُحِيطٌ﴾[1].

فلا تجوز أن تدفع الإنسـان إلـى إراقـة الـدماء وإشـعال الحرب غايـة ماديـة وتوسـعية مـن هـذا القبيـل، والإسـلام يدين أي حرب من هـذا النـوع، لا يطلـب فيهـا المقـاتلون غير عرض الحياة الدنيا، وسلطان زائل على وجه الأرض.

والغايات التي تبرّر وجود الحرب، في منهج هذا الدين غايات دفاعية تتصل بالدفاع عن حـوزة الـوطن الإسـلامي ورد العدوان عنه، وغايات دعوتيـة تتصـل بمهمـة الـدعوة وتعبيد الإنسان لله.

ففي الحالة الأولى يأمر التشـريع بإثـارة حالـة الحـرب، لرّد العدوان عن المسلمين، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق، إلا أن يقولوا ربنا الله، وفي سـبيل إنقـاذ المستضـعفين من المسلمين الذين يلاقـون العـذاب والعنـت علـى أيـدي

---

(١) سورة الأنفال: ٤٧.

الكافرين.

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[1].

﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾[2].

وهذه حالة إنسانية من الحرب.

والحالة الثانية التي تجوز فيها الحرب هي الحالة التي

---

(١) الحج: ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) النساء: ٧٥.

تتطلبها مهمة الدعوة إلى الله على وجه الأرض، فانّ هذه الدعوة تتقاطع في مسيرتها التاريخية دائماً بالطواغيت الذين يريدون أن يتحكّموا في حياة الناس، ويقرّروا مصير الناس، ويفرضوا عليهم سلطانهم وإرادتهم، ويمارسوا فيها الظلم والطغيان... وليس من شك أن هؤلاء يقفون دائماً عقبة كأداء في سبيل الدعوة إلى الله، ويحولون بين الناس ورسالة الله، ويزرعون العقبات في مسيرة الدعوة، ليمنعوا عن انطلاق الدعوة على وجه الأرض ويصدّوا عن سبيل الله.

ولا يصح لدعوة هادفة على وجه الأرض، تدعوا الناس إلى نبذ عبادة الأصنام والطواغيت والعودة إلى عبادة الله، والانقياد لأمره وحكمه، وتوحيد العبادة لله على وجه الأرض كلها... لا يصح لها أن تقف متغاضية عن التحديات الجاهلية التي يقودها أئمة الكفر على وجه

الأرض...ولا بد لها من موقف جاد حاسم في الحيلولة بين هؤلاء الطواغيت ومطامعهم، وإزالة العقبات من طريقها، حتى يتأتى لها أن تصل إلى كل قلب وعقل، وتحرّر الإنسان من سلطان الطواغيت الذين يحولون بين عباد الله وعبادة الله:

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَإِن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَوْلاَكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[1].

وهذه حالة ثانية للحرب، يقرّها التشريع، ويتوخى فيها تحرير الإنسان، وحمايته من الوصاية والقيمومة الكاذبة التي يمارسها ويفرضها الطواغيت في حياة عباد الله، ذلك كله عن الطابع الإنساني للحرب من حيث الغايات والأهداف.

---

(١) الأنفال: ٣٩ ـ ٤٠.

وأما من حيث الوسائل فرغم أن طبيعة الحرب طبيعية ضارية، تتطلب القوة والقسوة... إلا أن الإسلام يحتفظ، حتى في ساحات القتال والحرب بالقيم الإنسانية والأخلاقية، ولا يطلق يد المقاتل وسلاحه أن يصنع ما تمليه عليه ظروف الحرب.

فلا يسمح بالإجهاز على الجريح، وقتال الأطفال والنساء والشيوخ المقعدين، ولا يسمح بالمثلة، ولا الهدم والخراب، فيما لا تتطلبه مهمة الحرب، وكل ذلك وغيره يعطى الحرب في الإسلام، طابعاً إنسانياً من حيث الغايات ومن حيث الوسائل.

٣ ـ تشريع ايجابي

المواقف الايجابية:

للإسلام مواقف محددة من كل قضايا الإنسان ومسائله، ومسالة الموقف أمر جوهري في صلاحية النظام للبقاء والاستمرار.

ومن خصائص الفقه الإسلامي انه فقه غني بالمواقف، ولكل قضية ومسالة إنسانية أو مشكلة تعترض حياة الأمة موقف محدد دقيق في هذا الفقه.

والموقف قد يكون ايجابياً، وقد يكون سلبياً، ولكنه على كل حال(موقف) وعطاؤه ايجابي، والسلبية في الموقف ليس بمعنى اللاّموقف.

فالأمر بـ(مقاطعة) شخص منحرف في المجتمع، خرج على أعراف المجتمع وآدابه، أو ارتكب خيانة بحق المجتمع، والمقاطعة التجارية لبلد ما موقف سلبي، من

حيث الشكل، ولكن جوهر الموقف ينطوي على شجب عملي للفرد أو الجهة المنحرفة، وعبرة للآخرين.

مقاطعة الحكام المنحرفين:

ومن هذا القبيل، موقف الإسلام من الحكام المنحرفين الذين يحكمون في المجتمع الإسلامي بغير حق.

فإنّ على الأمة أن تقف موقفاً حازماً من هؤلاء الحكام وأجهزتهم في الحكم، وتعمل على إقصائهم عن ممارسة الحكم، وإعادة الحاكمية إلى أهلها الذين يرتضيهم الله تعالى حكاماً أمناء على مصالح المسلمين.

فإذا استعصى على المسلمين عملا من هذا القبيل فأنّ عليهم أن ينتقلوا إلى مرحلة أخرى من العمل، وموقف أخر يكافئ الظرف القائم، وذلك بمقاطعة هؤلاء الحكام وتطويقهم بعزلة اجتماعية تعزلهم عن الأمة.

وهو موقف سلبي من حيث الشكل بالتأكيد،

لضرورات الحالة الاجتماعية، ولكن عطاء هذا الموقف عطاء ايجابي مثمر، إذا أحسنت الأمة تنفيذ الموقف، بصورة اجتماعية.

ونحن نجد نماذج من هذه المواقف الفقهية، كان ينفذها أئمة المسلمين عليهم السلام خلال التاريخ الإسلامي، عندما كان يتولى شؤون الحكم في بلاد المسلمين حكام جائرون منحرفون تولّوا الأمر في المجتمع الإسلامي من غير حق ولا استحقاق، وعاثوا في الأرض فساداً وظلماً.

فان موقف ألائمة عليهم السلام من هؤلاء كان موقفاً حازماً قوياً، لا يقبل اللين، ولا يستسلم للأمر الواقع:

يقول عمر بن حنظلة:

سألت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن رجلين بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان والى القضاء أيحلّ ذلك؟ فقال عليه السلام: من تحاكم

أليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذه سحتاً، وان كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وما أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ﴾[1].

قلت: فكيف يصنعان؟

قال: ينظران من كان منكم روى حديثاً، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا... فليرضوا به حكماً فأنّي قد جعلته عليكم حاكماً [2].

وعن الموقف الشرعي من العلماء الذين يحيطون بلاط الملوك، ويبررون لهم أعمالهم لينالوا منهم بعض دنياهم...

---

(١) النساء: ٦٠.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٨ باب (من كتاب قضاء أبواب صفات القاضي). الرواية الأولى.

يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الفقهاء أمناء الرسل، ما لم يدخلوا في الدنيا.

قيل: يا رسول الله، وما دخولهم في الدنيا؟ قال: إتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم[1].

الطابع السلبي والايجابي في التقوى:

ونود أن نشير هنا بمناسبة الحديث عن السلبية والايجابية في المواقف عن الطابع الايجابي والسلبي للتقوى في النفس والمجتمع.

أن للتقوى حالة سلبية، وهي الحالة المعروفة للتقوى، وهي تجنّب مواطن الأغراء والإثارة في الحياة، ولكنه احد شطري التقوى، والشطر الآخر للتقوى كف النفس عن الانزلاق إلى المعاصي وممارسة ضبط النفس والأهواء والغرائز الكامنة في النفس...ومن دون أن يحقق الإنسان

---

(١) الكافي كتاب فضل العام، الباب الثالث عشر: الحديث الخامس.

هذه الحالة من ضبط النفس وكفها عن الأهواء والفـتن، لا يكتمـل التقـوى، أنهمـا وجهـان للتقـوى، تجنّـب مـواطن الأغراء والإثارة وكف النفس عن الأهواء والفتن.

أن التقوى في التفسير الإسلامي للكلمة ليس متمحضـاً في السلبية، كما يتصور البعض.

فان حقيقة التقوى ليست هـي التـواري عـن الانحـراف والمنكرات فقط، وإنما هي قبل ذلك، مكافحة المنكرات، في داخل النفس وفي نطاق المجتمع، ففي داخل النفس لا تتحقق التقوى بالابتعاد عن مواطن الإثارة والأغـراء فقـط، وإنما تتحقـق بمكافحـة حالـة تمـرد الغريـزة علـى سـلطان الإرادة والعقل، ومحاولة تحديدها وتعديلها.

٤ ـ تشريع وسط

ردود الأفعال والحالات الإنسانية:

قلما يتفق أن يخلص الإنسان في تفكيره وميوله عن التطرف إفراطاً وتفريطاً، والسر في ذلك أن الإنسان يقع في الغالب تحت تأثير الحالات الانفعالية وردود الأفعال، فيغالي في الحب، إذا أحبّ شيئاً، ويُبالغ في الكراهية إذا كره أمراً.

وقلما يتفق أن يتمكن الإنسان من أن يحفظ توازنه بصورة متعادلة مقبولة، ويتحكم في مزاجه وفي حبه وكراهيته، وينحو نحواً وسطاً في حياته.

وتتحمل الدراسات النفسية، والنفسية الاجتماعية عنا مؤونة الاستدلال والبحث في هذه الظاهرة النفسية من حياة الإنسان.

وحياة الإنسان وما يتصل بها من مذاهب وأفكار واتجاهات هي التربة الخصبة لهذه الميول والاتجاهات الانفعالية في الإنسان، بعكس المجالات العلمية في حياة الإنسان كالرياضيات والعلوم التجريبية فأنها تبقى عادة بعيدة عن التأثر بالحالات الانفعالية وردود الأفعال لدى الإنسان.

تضارب الحالات الانفعالية وردود الأفعال:

ولا تنتهي المشكلة عند هذا الحدّ.

فأنّ هذه المواقف الانفعالية تخلق في الغالب في أطراف أخرى ردود فعل قوية مقابل الاتجاه الأول، يعاكسه في الاتجاه، ويساويه في الانحراف.

وكذلك يبقى الإنسان في حالة تأرجح مستمر بين الاتجاهات والميول المتطرفة.

واقرب مثل على ذلك، في عصرنا الحاضر، تأرجح البشرية بين هذين الاتجاهين المتطرفين من الفكر والنظام: الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي والماركسي.

والذي يطلع على هذين النظامين، ومسيرتهما التاريخية، وظروفهما الحاضرة، بعيداً عن الأجواء الانفعالية التي رافقت كلاًّ من هذين النظامين، فسوف يتأكد من هذه الحقيقة، ويلمس عن كثب تأثير الحالات الانفعالية وردود الأفعال في مواقف الإنسان وتفكيره، عندما يتولى معالجة قضية أو موقف مما يتعلق بحياته وحياة المجموعة البشرية.

التوازن والاعتدال في شريعة الله:

وفي قبال هذه الاتجاهات الوضعية التي تتصف في الغالب بصفة التطرف والانحياز، يتصف التشريع الإلهي بالاعتدال والتوازن في المواقف التشريعية التي تتولى قضايا الإنسان ومسائل حياته.

فان التشريع هنا من وضع من خلق الإنسان وركّبه، ويعرف كل صغيرة وكبيرة تدخل في تركيبه، وكل العوامل والنوازع التي تؤثر في حركاته وسلوكه.

ولذلك تتصف الشريعة، بحالة الاعتدال والوسطية والموازنة الدقيقة.

والى هذه الخاصة الفريدة في تركيب الأمة الإسلامية والتشريع الإسلامي يشير القران الكريم:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1].

وفيما يلي نستعرض بعض الشواهد على خاصة الاعتدال والتوازن في هذا الدين، ليلمس القارئ، أبعاد

(١) البقرة: ١٤٣.

هذه الظاهرة في التشريع بوضوح أكثر.

بين الأنظمة الفردية والأنظمة الاجتماعية:

تنـزع الاتجاهـات الوضـعية البشـرية إلـى اتجـاهين متعاكسـين فـي تنظـيم حيـاة الإنسـان وتنسـيق حركاتـه وفعالياته:

نزعة فردية وأخرى اجتماعية.

تطغى الصفة الفردية في النزعة الأولى على الخصائص الاجتماعيـة للإنسـان وفـي النزعـة الثانيـة تطغـى الصـفة الاجتماعية على الخصائص الفردية للإنسان.

فتميل النزعة الأُولى إلـى تغليـب الخصـلة الفرديـة فـي تكـون الإنسـان علـى الخصـلة الاجتماعيـة فـي شخصـيته وحياته الاجتماعية... وفي مثل هذا المجتمع تطغـى الحالـة الفرديـة والحريـة الفرديـة، فيسـمح المجتمـع للفـرد أن يمـارس حرياتـه الفرديـة فـي نطـاق واسـع جـداً، وهـذه الممارسة الفردية الواسعة تتم علـى حسـاب الشـطر الآخـر من حياة الإنسان وهو الجانب الاجتمـاعي، وعلـى حسـاب المسـؤوليات التـي تتطلبهـا الحيـاة الاجتماعيـة، ويهمـل المجتمع، إهمـالاً واضـحاً مسـؤولية الفـرد اتجـاه المجتمـع

والتكافل الاجتماعي.

وفي هذه المجتمعات تأخذ الحرية طابعا فردياً وتخرج عن الإطار الاجتماعي ـ كثيراً ـ لتكون في احتكار قلة قليلة من الأفراد، تسمح لهم امكاناتهم بممارسة حقهم في الحرية على صعيد واسع، بينما تضطرّ الأكثرية أن تخضع في حياتها لما تمليه عليها هذه القلة من المجتمع، نظراً لعدم توفر القدرة الاقتصادية والاجتماعية الكافية لديهم لممارسة حقهم من الحرية.

فان الحرية، وان كانت نظرياً، موزعة على كافة فئات المجتمع توزيعاً واحداً، وعلى نحو سواء... إلا أن الحرية في مجال الممارسة العملية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقدرة التنفيذية للفرد أو المجتمع، وحيث تضعف هذه القدرة أو تنعدم لدى طبقة من المجتمع فان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على قدرتها في ممارسة حقها في الحرية.

وبناء على ذلك فان الحرية الفردية في مثل هذا المجتمع تكون من نصيب فئة قليلة تتوافر لديها الامكانات الكافية لممارسة الحرية، بينما تفقد الأكثرية فرص الاختيار الحر، والممارسة الحرة، وتضطر أن تخضع لما

تملي عليه هذه الأقلية من شروط في حياتها المادية.

وفي الاتجاه المقابل لذلك ينزع المعسكر الآخر إلى تجريد الإنسان تقريباً، من الصفة الفردية لشخصيته، وإسباغ الصفة الاجتماعية عليه، بأكثر من الحد المعقول، الذي تتطلبه طبيعة تكوينه الاجتماعي.

فتطغى صفة المسؤولية في مثل هذا المجتمع على صفة الحرية، وتتسع، وتتصاعد مستوى المسؤوليات الاجتماعية في حياة الأفراد، بينما تتقلص الحريات الفردية إلى حد بعيد جداً، أو تنعدم رأساً، وتكون الدولة بوجودها الاجتماعي بصفتها تمثل الهيئة الاجتماعية كل شيء في حياة المجتمع، ولا يكون للأفراد أي حق في تقرير مصيرهم، أو ممارسة أي مستوى من مستويات الحرية الفردية.

وهو اتجاه معاكس للاتجاه الأول، تماماً، تعطى للصفة الاجتماعية للإنسان الأولوية على الناحية الفردية فيه.

وإذا كان الاتجاه الأول يضعف الحالة الاجتماعية في شخصية الإنسان، ويحجّم دور الضمان والمسؤولية الاجتماعية في حياته، فأن الاتجاه الثاني يقضي على

استقلالية الفرد وحريته، وتكوينه الفردي.

ولذلك فان هذين الاتجاهين متكافئان في حجب جزء من شخصية الإنسان، وإقصائه عن مجالاته الطبيعية في الحياة، ومتعاكسان في الاتجاه.

ولكل من هذين الاتجاهين نظام اجتماعي يواكبه وينبع منه، وأصول لتنظيم المجتمع، وقواعد للبناء والتنسيق الاجتماعي يقوم عليه.

الاتجاه الوسط:

ولا نحتاج إلى مؤونة بحث لكي نكتشف ملامح التطرف في هذين الاتجاهين عن واقع كينونة الإنسان وطبيعته الفردية ـ الاجتماعية المزدوجة.

ففي النظرة الأولى يلمس الإنسان ملامح التطرف، يميناً ويساراً في كل من النظامين المتقدمين، ويلمس أن كلاًّ من هذين الاتجاهين جاء نتيجة لمغالاة متطرفة في التفكير أو رد فعل قوي في الجهة المقابلة.

وفي قبال هذين الاتجاهين نجد أن الاتجاه الإسلامي يتعاطى، بتوازن واعتدال مع هاتين الناحيتين في كينونة الإنسان، ويبني النظام على أساس من المحافظة على هذين

الجانبين معاً، دون أن يُعنى باحدهما على حساب الآخر، أو يغالى في اعتبار واحد منهما والتأكيد عليه، على حساب الطرف الآخر.

فهو يدرك أن شخصية الإنسان مزيجة من خصائص فردية وأخرى اجتماعية تتكافئان وتتوازيان في اعتدال وتوازن.

والنظام الصالح هو الذي يأخذ بنظر الاعتبار هاتين الناحيتين، معاً، متكافئين، ومتوازيين.

وعلى أساس هذا الدرك الشامل العميق لشخصية الإنسان وتكوينه، يضع الإسلام نظامه التشريعي لبناء المجتمع الإنساني وتنسيقه، فهو يسمح للفرد بممارسة حقّه الطبيعي في الحرية الفردية وتقرير المصير، وإجراء والعقود والمعاملات بمختلف أقسامها، وفي إكتساب حق الملكية الفردية، وفي اختيار العمل والسكن وإبداء الرأي وفيما يريد أن يمارس من نشاط وفعالية على أن لا يخرج عن حدود القانون، والشريعة، ولا يفرّط بأمن المجتمع وسلامته.

ويسمح له بمحاسبة الدولة، ومناقشة الحكام

ومؤاخذتهم في الأخطاء والانحرافات ومحاسبة المسؤولين على تصرفاتهم بدقة، فيما لو كان محقاً في المحاسبة والمعارضة.

وقد كانت التربية الإسلامية تغلغل في نفوس الأفراد هذه (الحرية المسؤولة) حتى كان الفرد من عامة الناس ورعاعهم يقف على قدميه في حشد كبير من الناس ليعترض على خليفة المسلمين في جرأة، ولا يملك الخليفة أمامه، لو كان محقاً في المحاسبة والاعتراض، إلا أن يخضع للحق، ويعدل عن سلوكه.

ويواكب هذا الاهتمام بالناحية الفردية من شخصية الإنسان اهتمام بالجانب الاجتماعي من شخصية الإنسان، بنفس الدرجة من القوة والتأكيد، بحيث لا يطغى احدهما على الآخر.

فتضع الشريعة قواعد المجتمع الإسلامي على أساس من تعميم المسؤولية والتكافل الاجتماعي، على أوسع نطاق، لا يكاد أن يناله التفكير الإنساني والاتجاهات لوضعية البشرية..

عن رسول الله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن

رعيته»[1].

وهذا المستوى من تعميم المسؤولية الاجتماعية أعلى مستوى للتحسس بالمسؤولية الاجتماعية في تاريخ الإنسان.

وبصراحة، يعتبر القران الكريم مقياس الفضيلة في الأمم مسؤولية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾[2].

فعلى قدر تحمل الأمة لهذه المسؤولية الاجتماعية الكبيرة تقدر قيمتها وفضلها.

الملكية بين الحق الفردي والحق الاجتماعي:

والحديث عن البناء الفردي والبناء الاجتماعي للمجتمع يستتبع الحديث عن موقع الملكية في هذين الاتجاهين بالذات.

---

(١) بحار الأنوار ٧٢: ٣٨.

(٢) آل عمران: ١١٠.

ففي المعسكر الرأسمالي تطغى الصفة الفردية على الملكية، وتتمحض الملكية ـ تقريباً ـ في الحق الفردي، وتتجرد عن صفة المسؤولية والحق الاجتماعي، إلى حد كبير.

وبعكس ذلك في المعسكر الماركسي، تطغى الصفة الاجتماعية للملكية على الصفة الفردية لها، وتحاول الماركسية أن تقضي على الصفة الفردية للملكية بصورة نهائية، وتمحض الملكية في الحق والمسؤولية الاجتماعية، فلا تكون ملكية فردية بشكل مطلق.

فالصفة الغالبة على الملكية، إذن، في المجتمع الرأسمالي هي حق الفرد في التصرف في أمواله، على أي نحو يشاء، وفي تنمية ثرواته بأية صورة، وعلى أية طريقة..

بينما الاتجاه الماركسي يعاكس هذا الاتجاه، فهو يلغي، حق الفرد في الملكية الفردية إلا في دائرة محدودة جداً، ويعتبر الدولة صاحبة كل حق، وتجّرد الملكية عن العلقة الشخصية، وتمحّضها في المسؤولية الاجتماعية.

ولكل من هذين الاتجاهين تطرفاته وانحرافاته.

ففي الاتجاه الأول تتحول مهمة راس المال إلى خدمة الفئة الخاصة التي تملك راس المال، ولا يحمل راس المال مسؤولية تجاه المجتمع، والنتيجة الطبيعية لمثل هذا الاتجاه تمركز راس المال في الأيدي القليلة المالكة لرأس المال، وحرمان الأكثرية الساحقة من نتاجه وفائدته، رغم أن عملية الإنتاج تتم بجهود الأكثرية العاملة في ميادين الإنتاج، وهو بدوره يؤدي إلى توسع الملكية الفردية الامكانات المادية في طرف الأقلية المستثمرة، وتزايد الحرمان والفقر في جانب الأكثرية.

والى هذه الحقيقة يشير الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في هذه الكلمة القيمة:

«ما رأيت نعمة موفورة إلا والى جانبها حق مضيع»[1].

وفي الاتجاه الثاني ينعدم عنصر المنافسة والصفة الفردية للملكية، ويفقد الفرد الإقبال النفسي ـ على الإنتاج

(١) روائع نهج البلاغة: ٨٣.

والإبداع.

فان تأثير النوازع الفردية في تحرك الإنسان وأعماله أمر لا يمكن تجاهله، والتغاضي عنه.

وحيث تنعدم عدالة الجهد والجزاء، ويتحكم قانون (من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته).

ولا يعود عمل الإنسان وإنتاجه عليه بجزاء عادل يوازي الجهد الذي يبذله في الإنتاج، فان دوافع الإنتاج والإبداع يخف إلى حد كبير جداً، يؤدي إلى هبوط سريع في مستوى الإنتاج والإبداع.

ولأمر ما لم تستطع الشيوعية العالمية لحد الآن، في الأقطار والتي تحكمها، من تنفيذ هذا النظام تنفيذاً كاملاً، بل هي عادت تتراجع الخطوات الأولية التي اتخذتها بهذا الصدد إلى حد ما، واعترفت بالملكية الفردية في نطاق أوسع مما كانت تعترف به سابقاً، رغم أن النظرية على الصعيد الفلسفي تؤمن بضرورة إلغاء الملكية بصورة نهائية، وتمحيض المال في الخدمة والمسؤولية

الاجتماعية.

وهكذا يتطرف الاتجاهان المعاصران في فهم الملكية إلى اتجاهين متعاكسين تماماً، ويستتبعان نظامين على وجه الأرض، يُحمّلان البشرية نتائج الأخطاء التي ارتكبها الإنسان في فهم الملكية ودورها وفهم التكوين الإنساني والعوامل المؤثرة فيه، على الصعيد النظري.

الاتجاه الإسلامي في الملكية:

والاتجاه الإسلامي يغاير تماماً الاتجاهين السابقين في الفهم الملكية، وفهم دورها في حياة الإنسان، ويقع وسطاً بين الاتجاهين المتقدمين.

وفي النظرية الإسلامية تعتبر الملكية مزيجاً من الحق الفردي والمسؤولية الاجتماعية، يتعادلان ويتكافئان في توازن وانتظام.

فهي حق للفرد من دون ترديد، بما في هذه الكلمة من شمول وعمق، ويحمي القانون هذا الحق حماية كافية، ويعتبر التجاوز على هذا الحق غصباً وسرقة واعتداءاً،

يضمن المعتدي تبعات اعتدائه، ويعطي الفرد حرية في التصرف في حقه فيما يريد في نطاق الشريعة.

يقول ﷺ: «الناس مسلطون على أموالهم»[1] وهو غاية في الاعتراف بالملكية الفردية.

والى جانب ذلك تحّمل الملكية صفة اجتماعية توازي الناحية الفردية منها، قوة وشمولاً، وتمتزج معها امتزاجاً كاملاً، حتى لا يكاد يمكن تفكيك بعضها عن بعض إلا على صعيد نظري خالص.

فيعتبر الإسلام الملكية مسؤولية اجتماعية في حق المالك، لا يجوز له أن يفرط فيها في شيء، أو في حال.

فهو لا يملك من المال، بالمعنى الدقيق، إلا الخلافة على المال، ليصرفه فيما يريد الله تعالى، فأنّ هذا المال، وكل شيء أخر في الكون، لله تعالى، والإنسان، لا يتجاوز دوره أن يكون خليفة لله تعالى على هذا المال، لينفّذ فيه منهج الله ونظامه، في أمانة ودقة، شان كل خلافة وأمانة.

---

(١) بحار الأنوار ٢: ٢٧٢ ح٧.

ومن منهج الله أن يحضّر هذا المال، في مرحلة الإنتاج، عـن طـرق مشـروعة لا تـؤدي إلـى أضـرار المجتمـع، وان يصرف جزء كبير من هذا المـال علـى المجتمـع ومرافقـه، وأمنه وسلامته وثقافته وقوته.

يقول تعالى: ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾[1].

فهو مال لله، وليس للفرد، يجب على الفـرد أن يصـرفه فيمـا يـأمره الله بـه، مـن خدمـة اجتماعيـة، ويمنعـه عمـا لا يرضى به الله مما يـؤدي إلـى الحـاق أضـرار بالأمـة. يقـول تعالى:

﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[2].

فليس الإنفاق إذن من مال للفرد أو ملك له، فلا يملـك الفرد شيئاً مما تحت يديه، وإنما هو مستخلف على مـا فـي يده ليضعه حيث يـأمره الله، مـن خدمـة المجتمـع، ويمنعـه

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) الحديد: ٧.

عما يمنعه الله من موارد الأضرار بالمجتمع.

وأصرح من هذا وذاك في دور المال الاجتماعي قوله تعالى في أموال السفهاء:

﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾[1].

فان المفروض في هذه الأموال أنها للسفهاء إلا أن الآية الكريمة تضيف هذه الأموال إلى المجتمع مباشرة (أموالكم) وليس (أموالهم)، ثم يأمر الأمة أن تتولى هي مهمة تدبير هذه الأموال وتنميتها وتوظيفها في السوق والإنتاج.

فان هذه الأموال (قوام) لحياة المجتمع، ولا يجوز أن تسمح الأمة لأحد أن يفرّط في هذه الأموال، ويبّذرها أو يهدرها فيما لا تعود على المجتمع بنفع.

على أن هذه الأموال لا تفقد بعد صفتها الفردية الخاصة في النظرية الإسلامية، فهي أموال للسفهاء على

---

(١) النساء: ٥.

كل حال، ولكن دون أن يملك السفهاء التفريط في هذه الأموال، وتبذيرها، وإهدارها، فيما لا ينفع المجتمع.

فالنظرية الإسلامية إذن تعطي الملكية صفة اجتماعية، وتُحملّها مسؤولية اجتماعية كبيرة في حين تحفظ لها طابعها وشكلها الفردي.

فلا يجوز للفرد أن يفرط في ماله في إسراف أو تبذير، ولا يجوز له أن ينمي أمواله عن طرق غير مشروعة، تلحق الضرر بالمجتمع كالربا والاحتكار، ولا يجوز له أن يمنع الجزء المخصّص من هذه الأموال للفقراء ولحاجات المجتمع ومرافقه عن الموارد التي خصصها الله تعالى بها في حال، ولا يجوز له أن يمنع هذا المال عن التوظيف في الإنتاج وفي الأسواق وتشغيل الأيدي العاطلة، كما لا يجوز له كنز المال وحبسه عن حاجات الأمة وضروراتها. يقول تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ

﴿فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَـذَا مَـا كَنَـزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾[1].

❊ ❊ ❊

ومما تقدم يتلخص أن الملكية في الإسلام مزيج من الحق الفردي والمسؤولية الاجتماعية، تتكافئ فيها هاتان الناحيتان، في تعادل وتوازن، فلا تطغى الصفة الفردية للملكية على صفتها الاجتماعية، ولا تطغى الصفة الاجتماعية فيها على الصفة الفردية وذلك دائماً من خصائص هذا الدين فهو الشريعة الوسطى التي لا تتطرف إلى يمين أو يسار، ولا تخرج عن حالة الاعتدال والتوسط.

❊ ❊ ❊

هذه بعض الملامح العامة للفقه الإسلامي استعرضناها بصورة موجزة في هذه المحاضرة، لنلمس استقلالية الفقه الإسلامي في تشريعاته وأحكامه عن الأنظمة البشرية، وغنى هذا الفقه وامكاناته الخصبة في تنسيق حياة الإنسان،

---

(١) التوبة: ٣٤ـ٣٥.

وذلك في قبال التطرفات ونقاط الضعف البشرية في القوانين العلمانية الموضوعة من قبل الناس.

وأنىّ لقانون يضعه إنسان ضعيف، أن يوازي نظاماً يصنعه رب السموات والارضين ورب هذا الإنسان، والحمد لله رب العالمين.

الفهرس